

بالمطاب وحوافها مكموه فلو زاد الالف لابس التثنية والياء عطف  
 على الالف لوقف على المذبوب وقد تحركت سريان اصله  
 السكون ويجوز تحريك الضمة والفتحة بالفتحة او بالضم  
 الالف والواو وشبههما بما الضمير او بالفتح بعد الالف في اسمها المعمول  
 من المفعول به في الاعراب فقدمه مخالفا للفظ لكونه سبب الفعل  
 وجوزوا او تصوروا خلاف المعمول فيه ويكون مدلول الفعل في كل حال  
 المفعول له في الالف وكل وبهية مومولها ما الى صوبها بما  
 على الفعل واختلاف الالف غير مبررة لكانه اقل خلافا من حدان احاجب  
 وتترك خلاف المزاج لضعفه وتترطه اي شرط المفعول له تقدير الالف  
 اذ لو ذكرت لا يصح المفعول له عند جزمه بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن  
 محاجب ولذا قال بشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له لعدم  
 الشعار العلية وجاز تقدير الالف لوجوده في المدلول المعمول له  
 معه اي في غير المدلول فاعلم اي فالعلم لولاها وان  
 اي شئ كان في الزمان والفاعل وتكونه محلا لا وانما يميز من انما شئ  
 ويصدق الشرطان وانما يشترطه جازا الى جواز ذكر الالف مع الشرطان  
 المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عند جزمها مع الالف كترتك اليوم  
 لو عدى ذلك اليه وجعل لانه مكسوقه والاشارة الى حصول  
 من انما المقدر بهما فيتمثل في الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول له  
 اذ لو شئ نام ما الى صوبه في الفعل اي وقع في مدلوله تحركت  
 من ميمه اجنبية في وقع كقضية الالف يوم الجمعة وتترطه لانه لا يصيبه  
 خلافا لابن محاجب عند ما ذكر في المفعول له عند رقي اذ لو ذكرت لكان  
 مفعولا به بواسطة حرف عند غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له مضافا  
 ويعلى بعد في الزمان المطلق بهما كمن وزمان اوميه فتا كسوم  
 وشبهه اذ اول جزم الفعل كتحريكه محمول عليه والياء على الاول لا يجوز تحريكه  
 الموحدة والمكان بهما محلا عند الزمان المهم للاحوال والصفة بخلاف المكان  
 الزمان

بالمطاب وحوافها مكموه فلو زاد الالف لابس التثنية والياء عطف على الالف لوقف على المذبوب وقد تحركت سريان اصله السكون ويجوز تحريك الضمة والفتحة بالفتحة او بالضم الالف والواو وشبههما بما الضمير او بالفتح بعد الالف في اسمها المعمول من المفعول به في الاعراب فقدمه مخالفا للفظ لكونه سبب الفعل وجوزوا او تصوروا خلاف المعمول فيه ويكون مدلول الفعل في كل حال المفعول له في الالف وكل وبهية مومولها ما الى صوبها بما على الفعل واختلاف الالف غير مبررة لكانه اقل خلافا من حدان احاجب وتترك خلاف المزاج لضعفه وتترطه اي شرط المفعول له تقدير الالف اذ لو ذكرت لا يصح المفعول له عند جزمه بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن محاجب ولذا قال بشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له لعدم الشعار العلية وجاز تقدير الالف لوجوده في المدلول المعمول له معه اي في غير المدلول فاعلم اي فالعلم لولاها وان اي شئ كان في الزمان والفاعل وتكونه محلا لا وانما يميز من انما شئ ويصدق الشرطان وانما يشترطه جازا الى جواز ذكر الالف مع الشرطان المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عند جزمها مع الالف كترتك اليوم لو عدى ذلك اليه وجعل لانه مكسوقه والاشارة الى حصول من انما المقدر بهما فيتمثل في الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول له اذ لو شئ نام ما الى صوبه في الفعل اي وقع في مدلوله تحركت من ميمه اجنبية في وقع كقضية الالف يوم الجمعة وتترطه لانه لا يصيبه خلافا لابن محاجب عند ما ذكر في المفعول له عند رقي اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة حرف عند غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له مضافا ويعلى بعد في الزمان المطلق بهما كمن وزمان اوميه فتا كسوم وشبهه اذ اول جزم الفعل كتحريكه محمول عليه والياء على الاول لا يجوز تحريكه الموحدة والمكان بهما محلا عند الزمان المهم للاحوال والصفة بخلاف المكان الزمان

بمختلف المكان الوقت لاختلافها ذاتا وصفة وعند الزمان المهم لعدم الاصل  
 في النصب لا يكثر عليه وهو اي المكان المهم ما سيج مدلول به  
 بسبب امر خارج عن سماءه فان سميته التي اما ما مثلا بوقوعه الزمان وجه  
 انسان ونحوه فيشمل جهات الت وعند ولديا ووسطا يكون واذا  
 وتلفه وبين ونحوه في سطر والفتوحات ماسه كذلك في الدار والسجدة  
 صدره ولا بد من استيفاء جانب وما يعتناه وداخل البيت وخارج الدار  
 وجوف البيت ونسطة الدار بالتحريك من المكان المهم لانها لا تنصب  
 عند الفوق في الفتح على سببه وكذا لا بد من استيفاء كل اسم مكان لسر  
 فيه او على معنى الاستقرار الاما اي مكانا موقفا كان بقية وحلت  
 و بعد ما اي محل ملايير بمعاينة اي معنى وحلت وهو سكت و  
 نزلت مستحب من مفهوم الكلام يصح لا يثبت المكان المعين النصب بقدر  
 في ان ما بعد ان نحو وحلت الدار وسكت البلد ونزلت المكان والضم  
 عطف عند الزمان والمكان لوالصحيح في جزمه في وجاز التوسيع  
 في الضم في الفعل اللاتم بوزنهم كقضية وما جعل كقضية الالف  
 سغا عند نحو يوم الجمعة فترت زيدا او عطية زيدا او لهما ولا يقال يوم الجمعة اعلمت  
 زيدا او لهما فاعلم ان التوسيع جعله كالمفعول به فيكونه كالمقدي الى الاربعة  
 ولا اصله ويجوز عامله جواز اليوم بفتح المفعول به في سرت ويجوز  
 حذف عامل المفعول له لوقته الفاعل كقضية الالف كالمفعول به  
 على الفصيلا السابق ويتقدم جواز العلم فاعلم كقضية سرت وفتح  
 تقدم المفعول له علم عامله كقضية المفعول له المصدر كقضية بوما او  
 يوم سرت واي يوم سرت سرت المفعول له كقضية نائب الفاعل  
 كقضية وله وضمه وانما يرد عليه بما يجوز به بعض النماة وما سما والعصر الى العالم  
 النصب وتترك منصوبا جازا عند ما يرد عليه في الالف والياء في قوله سرت  
 كقضية بيمكم عند قراءة النصب وقضية نظا الفاعل لا شئ بل الاحتمال  
 والاستناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب التحريك عليها وانما الالف كقضية الالف

بمختلف المكان الوقت لاختلافها ذاتا وصفة وعند الزمان المهم لعدم الاصل في النصب لا يكثر عليه وهو اي المكان المهم ما سيج مدلول به بسبب امر خارج عن سماءه فان سميته التي اما ما مثلا بوقوعه الزمان وجه انسان ونحوه فيشمل جهات الت وعند ولديا ووسطا يكون واذا وتلفه وبين ونحوه في سطر والفتوحات ماسه كذلك في الدار والسجدة صدره ولا بد من استيفاء جانب وما يعتناه وداخل البيت وخارج الدار وجوف البيت ونسطة الدار بالتحريك من المكان المهم لانها لا تنصب عند الفوق في الفتح على سببه وكذا لا بد من استيفاء كل اسم مكان لسر فيه او على معنى الاستقرار الاما اي مكانا موقفا كان بقية وحلت و بعد ما اي محل ملايير بمعاينة اي معنى وحلت وهو سكت و نزلت مستحب من مفهوم الكلام يصح لا يثبت المكان المعين النصب بقدر في ان ما بعد ان نحو وحلت الدار وسكت البلد ونزلت المكان والضم عطف عند الزمان والمكان لوالصحيح في جزمه في وجاز التوسيع في الضم في الفعل اللاتم بوزنهم كقضية وما جعل كقضية الالف سغا عند نحو يوم الجمعة فترت زيدا او عطية زيدا او لهما ولا يقال يوم الجمعة اعلمت زيدا او لهما فاعلم ان التوسيع جعله كالمفعول به فيكونه كالمقدي الى الاربعة ولا اصله ويجوز عامله جواز اليوم بفتح المفعول به في سرت ويجوز حذف عامل المفعول له لوقته الفاعل كقضية الالف كالمفعول به على الفصيلا السابق ويتقدم جواز العلم فاعلم كقضية سرت وفتح تقدم المفعول له علم عامله كقضية المفعول له المصدر كقضية بوما او يوم سرت واي يوم سرت سرت المفعول له كقضية نائب الفاعل كقضية وله وضمه وانما يرد عليه بما يجوز به بعض النماة وما سما والعصر الى العالم النصب وتترك منصوبا جازا عند ما يرد عليه في الالف والياء في قوله سرت كقضية بيمكم عند قراءة النصب وقضية نظا الفاعل لا شئ بل الاحتمال والاستناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب التحريك عليها وانما الالف كقضية الالف